بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله الناصح الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فلا يرتاب الباحث في موضوع الفِرَق أن ثمة وجوه اختلاف كثيرة بينها، بيد **أن الملفت للنظر هو اتفاق أهل الأهواء في أصل جامع التقوا حوله - رغم تباين مشاربهم - صاروا بسببه في شِقّ وأهل السنة في شِقّ.**

ويتركز هذا الفَرْق حول النص الشرعي من القرآن والسنة، حيث يقرر أهل السنة بجلاء أن إقرار العبد بالشهادتين يفرض عليه أن يجعل كلام من آمن به ربّاً ومعبوداً، وكلام من آمن به نبيّاً ورسولاً بالمقام الذي لا يدنو منه مقام، فيلزم العبدَ عندهم أن يترك كل قول وعَقْد يخالف النصوص مهما مالت

إليه النفس وأُشْرِبه القلب[١]، فإن النهي قد ورد صريحا عن مجرد رفع الصوت فوق صوت النبي ﷺ، وتوعَّد الربُّ من فعل ذلك بحبوط عمله في قوله سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾[الحجرات:٢].

فإذا كان رفع الصوت فوق صوت المبلغ عن ربه سبباً لحبوط العمل، فكيف بتقديم الآراء والأذواق والسياسات على ما جاء به ورفعها عليه! أليس أولى أن يكون محبطاً للأعمال[٢]؟

وقد قال الله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾[النساء:٦٥].

قال ابن جرير رحمه الله: ((أي لا يصدِّقون بي وبك وبما أنزل إليك حتى يُحكِّموك فيما شجر بينهم، يقول: حتى يجعلوك حَكَماً بينهم فيما اختلط بينهم من أمورهم فالْتَبَس عليهم حُكْمه... ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ ﴾ يقول: لا يجدوا في أنفسهم ضيقا مما قضيت، وإنما معناه ثم لا تحرج أنفسهم مما قضيت، أي لا تأثم بإنكارها ما قضيت وشكّها في طاعتك، وأن الذي قضيتَ به بينهم حق لا يجوز لهم خلافه))[٣].

---

(١) انظر: معارج القبول، للشيخ حافظ حكمي (٢/ ٦٠٢-٦٠٨)، و(٦١٤-٦٣٠).

(٢) راجع إعلام الموقعين لابن القيم (١/ ٥١).

(٣) جامع البيان (٥/ ١٠٠).

وقد ذمّ الله قوماً أرادوا التحاكم إلى غير الكتاب والسنة، مع دعواهم الإيمان بما أنزل الله، فقال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾[النساء: ٦٠].

وهذا كما قال ابن كثير رحمه الله: ((إنكار من الله عز وجل على من يدعي الإيمان بما أنزل الله على رسوله وعلى الأنبياء الأقدمين، وهو مع ذلك يريد أن يتحاكم في فصل الخصومات إلى غير كتاب الله وسنة رسوله، كما ذُكِرَ في سبب نزول هذه الآية))(١).

ولما ذَكَرَ ما قيل في سبب نزول الآية قال ـ مبيناً سعة مدلولها ـ: ((والآية أعم من ذلك كله، فإنها ذامة لمن عدل عن الكتاب والسنة، وتحاكموا إلى ما سواهما من الباطل، وهو المراد بالطاغوت هنا))(٢).

هكذا يعتقد أهل السنة في هذه النصوص.

أما خصوم أهل السنة فيتفقون ـ وهم الفُرَقاء المتنافرون ـ على عدم الرفع من شأن النص إلى هذا الحد، ويصفون أهل السنة بسبب موقفهم هذا بسيل من الأوصاف ـ التي وإن انطوى بعضها على إقذاع وتجنٍّ ـ فإن منها ما قد أُطلِق على أهل السنة لمجرد تمسكهم بالنص وعضهم عليه بالنواجذ ـ وتلك

---

(١) أورد ابن جرير في جامع البيان (٥/ ٩٦-٩٨) عدة روايات في سبب نزول الآية.

(٢) تفسير القرآن العظيم (١/ ٥١٩).

شكاة ظاهر عنك عارها.[١].

وقد عني أهل العلم بإيضاح مسلك الفريقين مع النص، وقرروا أنه المعْلَم الأكبر الذي ميز أهل السنة عن مخالفيهم، بحيث صار فرقاً منهجيّاً يُعرف به المتَّبع من المبتدع.

وسطَّر أهل العلم في بيان هذا الأمر العظيم وبيان ما ترتب عليه من نتائج عبارات في غاية الحسن والنفاسة.

وسيكون بسط هذا الموضوع - إن شاء الله - من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: في بيان هذا الفرق في جانب أهل السنة وأهل الأهواء، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: جانب أهل السنة.

المطلب الثاني: جانب أهل الأهواء.

المبحث الثاني: أهم نتائج الفرق بين المنهجين.

مصطلحات البحث:

١- المنهجي: تقول العرب: نَهَجَ الطريقُ نَهْجاً ونُهوجاً: وضح واستبان، والمنهاج: الطريق الواضح والخطة المرسومة، والمنهَج: المنهاج[٢].

---

(١) انظر للألقاب التي أطلقها أهل البدع على أهل السنة، وجواب أهل العلم عنها: الفتوى الحموية لابن تيمية ص(٥٣٢-٥٣٩).

(٢) المعجم الوسيط (٢/ ٩٥٧).

٢- **أهل السنة**: الأصل أنه يقابل أهل البدعة، للزوم الأولين لسنة النبي ﷺ، ولزوم الآخرين لما ابتدعوه[١].

ويطلق على أهل السنة أسماء مقبولة لا تدل على أيٍّ من أنواع الانتماء الباطل الضيّق، ومن أشهرها تسميتهم بأهل الحديث؛ لأنهم اعتقدوا ما جاء في الحديث، فإذا عُبِّر بهذا الاسم في مجال الاعتقاد انصرف إلى أهل السنة.

وليس المقصود بأهل الحديث أولئك المقتصرين على سماعه أو كتابته أو روايته، بل المراد بهم من كان أحق بحفظه وفهمه واتّباعه ظاهراً وباطناً[٢].

بيد أن لفظ (أهل السنة) يطلق ويراد به معنيان[٣]:

الأول: عامّ يدخل فيه جميع الفرق المنتسبة للإسلام، سوى الشيعة، وهو اصطلاح العامة.

الثاني: خاصّ، يراد به أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة.

٣- **أهل الأهواء**: هم ـ عند السلف ـ كل من خرج عن موجب الكتاب

---

(١) انظر مقولة ابن سيرين في مقدمة صحيح مسلم (١/ ٢٨)، وفتاوى ابن تيمية (٣/ ٣٤٧-٣٤٨).

(٢) انظر: فتاوى ابن تيمية (٤/ ٩٥)، ووسطية أهل السنة بين الفرق، للدكتور محمد باكريم محمد باعبد الله ص(٩١-١٢٦).

(٣) منهاج السنة (٢/ ٢٢١) لابن تيمية، والفتاوى (٣/ ٣٥٦).

والسنة من المنسوبين إلى العلماء والعبّاد، لأن من لم يتّبع العلم الذي بعث به النبي ﷺ فقد اتّبع هواه[١].

وأنبه إلى أني سأركز - إن شاء الله - على تبيين هذا الفرْق المنهجي من خلال كلام أهل العلم، حتى لا يبدو الموضوع مجرد وجهة نظر ارتضاها الكاتب، كما أني أستفيد في بيان الموضوع من كلام أهل العلم، وإن كان الواحد منهم ضمن دائرة أهل السنة العامة، لأن الحق يقبل من حيث هو حق، ومن الله أستمد التوفيق.

المبحث الأول

في بيان هذا الفرق

في جانب أهل السنة وأهل الأهواء.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: جانب أهل السنة.

المطلب الثاني: جانب أهل الأهواء.

المطلب الأول: جانب أهل السنة.

تفاوت أهل العلم في بيان هذا الفرق بين مُسهِب وموجِز، وبين واصف ومحلِّل.

وممن عني ببيان هذه المسألة أبو محمد بن قتيبة[١] عند دفاعه عن أهل السنة وما يروونه من النصوص، حيث قال مبيناً منهج أهل السنة: ((فأما أصحاب الحديث فإنهم الْتَمَسُوا الحق من وجهته وتتبعوه من مظانّه، وتقربوا من الله تعالى باتّباعهم سنن رسول الله ﷺ وطلبهم لآثاره وأخباره))[٢].

فقوله رحمه الله: ((التمسوا الحق من وجهته)) وصف دقيق لمنهج أهل السنة في تلقي الحق، حيث سلكوا السبيل الوحيد الموصل إليه.

وذلك أن معرفة ما يجب لله وما يجوز عليه وما يمتنع عليه هو أصل الدين وأساس الهداية وأفضل ما اكتسبته القلوب، فلا يمكن أن يتركه الرسول ﷺ إلا وهو في غاية التمام والبيان[٣].

---

(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، صاحب التصانيف، قال الذهبي: ((الرجل ليس بصاحب حديث، وإنما هو من كبار العلماء المشهورين، عنده فنون جمة وعلوم مهمة))، توفي سنة ست وسبعين ومائتين، انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/ ٢٩٦-٣٠٢)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ٤٢-٤٤).

(٢) تأويل مختلف الحديث ص(٥١).

(٣) انظر: الفتوى الحموية لابن تيمية ص(١٩٦-١٩٩).

ومن هنا حرص أهل السنة على الْتماس هذه المطالب العظام وغيرها من أمور الدين في نصوص الوحي المباركة، فأتوا إليها ـ دون أدنى مقررات سابقة ـ لتقودهم هذه النصوص، لا ليقودوها، ولتوقفهم هي على الحق الذي يجب لزومه.

ولهذا ارتبط منهج أهل السنة بالنصوص نفياً وإثباتاً وتوقّفاً، فلا تجد لهم قولاً إلا ما دلت عليه.

وهذا ما عبّر عنه الخطيب البغدادي[١] بدقة، حيث قال: ((وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأياً تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث فإن الكتاب عُدّتهم، والسنّة حُجّتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم))[٢].

ونحوه قول اللالكائي[٣]: ((كل من اعتقد مذهباً فإلى صاحب مقالته التي أحدثها ينتسب، وإلى رأيه يستند إلا أصحاب الحديث، فإن صاحب مقالتهم رسولُ الله ﷺ، فهم إليه ينتسبون، وإلى علمه يستندون، وبه

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، صاحب التصانيف الشهيرة في علوم الحديث، معدود في علماء الشافعية، توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة، انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١١٣٥-١١٤٦)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٢٩-٣٩).

(٢) شرف أصحاب الحديث ص(٢٨).

(٣) هو هبة الله بن الحسن الطبري، برع في المذهب الشافعي، مع ملازمة للسنة، توفي سنة ثمان عشرة وأربعمائة، انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١٠٨٣-١٠٨٥)، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (١/ ٣٧٨-٣٧٩).

يستدلون، وإليه يفزعون[١] ...))[٢] تماماً كما وقع للإمام أحمد مع خصمه ابن أبي دؤاد[٣] في المحنة المعروفة، حيث قال له أحمد: هل معك في هذا كتاب أو سنة؟ فقال ابن أبي دؤاد: وأنت لا تقول إلا بما في الكتاب والسنة؟ فقال رحمه الله: ((**وهل يقوم الإسلام إلا بالكتاب والسنة؟**))[٤].

وبذلك ندرك أن لأهل السنة وخصومهم في هذا السبيل مرحلتين اثنتين، بيد أن الفرق الجليل هنا في نقطة البدء.

فأهل السنة لا مرحلة لديهم أوّلُ من النص، فهو الأصل وعليه المعوَّل، وبعد هذه المرحلة يأتي بناء القواعد، وذلك يعني أن ما سوى النص مسبوق لا سابق ومَقُود لا قائد، على حد قول أبي الدرداء رضي الله عنه لما أُبلغ سلام إخوان

---

(١) هذه العبارة مثل عبارة الرد إلى الرسول ﷺ الواردة في قول الله تعالى: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾[النساء:٥٩]، ومعناها: الرد إلى النبي ﷺ في حياته، وإلى سنته بعد وفاته، كما بين ذلك ابن جرير في جامع البيان (٥/ ٩٥-٩٦)، ونقله عن غير واحد من السلف.
وعليه فإن الفزع إلى النبي ﷺ في حياته يكون بالفزع إليه نفسه عند حدوث ما يُشْكِل أو يوجب الفزع، وأما بعد وفاته فالفزع إلى سُنّته المباركة، ففيها بحمد الله ما يسكن الفزع ويحل الشُّبَه.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٢٣-٢٤).

(٣) هو أحمد بن أبي دؤاد فرج الإيادي، القاضي الجهمي، كان داعية إلى القول بخلق القرآن ـ والعياذ بالله ـ زمن خلفاء بني العباس الثلاثة: المأمون والمعتصم والواثق، ولما تولى المتوكل صادره حتى افتقر، مات عام أربعين ومائتين، انظر: السير للذهبي (١١/ ١٦٩-١٧١).

(٤) ذكر محنة الإمام أحمد، جمع حنبل ص(٥١).

له: ((قل لهم فليُعطُوا القرآن بخزائمهم))[١] أي: ((اجعلوا القرآن مثل الخزام في أنف أحدكم، فاتبعوه واعملوا به))[٢].

وهذا المنهج العظيم في التعامل مع النص مما لا يختلف فيه أهل العلم، كما قال الشافعي: ((لم أسمع أحداً نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في ... أنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، وأن ما سواهما تبَع لهما))[٣].

وذلك أنهما الإمام الدالّ على كل خير.

وحقّ الإمام أن يتقدم من ائتم به، ويكون المأموم له تبعاً، وبه مقتدياً، فبذلك تتضح المعالم وتهتدي الأمّة إلى رشدها.

ومن هنا قال أبيّ بن كعب رضي الله عنه لرجل طلب منه أن يوصيه: ((اتّخذْ

---

(١) رواه بهذا اللفظ عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٣٦٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/ ١٤٢)، كما روى ابن أبي شيبة في هذا الموضع، والدارمي في السنن (٢/ ٨٩٢)، نحوه عن أبي موسى رضي الله عنه.

(٢) بذلك فسره عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٣٦٨) بعد روايته له، وقال ابن الأثير في النهاية (٢/ ٢٩-٣٠): ((يريد به الانقياد لحكم القرآن، وإلقاء الأزمّة إليه... وقيل يَعطُوا مفتوحة الياء، من عطا يعطو إذا تناول، وهو يتعدى إلى مفعول واحد، ويكون المعنى: أن يأخذوا القرآن بتمامه وحقه، كما يؤخذ البعير بخزامته، والأول الوَجْه)).
والخزائم جمع خزامة، وهي حلقة من شعر تُجعل في أحد جانبي منخر البعير، كما في النهاية لابن الأثير (٢/ ٢٩).

(٣) كتاب جماع العلم ضمن الأم (٧/ ٢٧٣)، ونحوه ما نقله قوام السنة الأصبهاني في كتاب الحجة في بيان المحجة (٢/ ٣٩٨) عن "بعض علماء السنة".

كتاب الله إماماً، وارض به قاضياً وحكماً))[١].

وقال عمر بن عبد العزيز ـ موصياً ابنه عبد الملك ـ: ((أما بعد فاتخذ الحق إماماً))[٢].

وقال أبو عثمان الحيري[٣]: ((من أمّر السنة على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالحكمة، ومن أمّر الهوى على نفسه نطق بالبدعة، لأن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾[النور:٥٤]))[٤].

وهذه المكانة السامية للنص هي ـ كما أسلفنا ـ من الواجبات التي يستلزمها الرضا بالله ربّاً وبمحمد رسولاً وبالإسلام ديناً، كما قال البوشنجي[٥]:

---

(١) رواه أبو نعيم في الحلية (١/ ٢٥٣).

(٢) رواه الهروي في ذم الكلام (٤/ ٨٤).

(٣) هو أبو عثمان سعيد بن إسماعيل النيسابوري العابد، عني بالحديث، وكان إذا بلغ سُنّة لم يعمل بها وقف عندها حتى يعمل بها، توفي عام ثمانية وتسعين ومائتين، انظر لترجمته السير للذهبي (١٤/ ٦٢-٦٦).

(٤) رواه نصر المقدسي في كتاب الحجة (١/ ٢٤٣)، وهذا لفظه، وأبو نعيم في الحلية (١٠/ ٢٤٤)، والهروي في ذم الكلام (٤/ ٣٨٠)، وقال الذهبي في السير (١٤/ ٦٤) معقّباً على مقولته: ((قلت: وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص:٢٦])) لأن أبا عثمان دلّل على قوله فيمن أمّر السنة فقط، ولم يدلّل على قوله فيمن أمّر الهوى.

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم البوشنجي، شيخ أهل الحديث في عصره بنيسابور، توفي سنة تسعين ومائتين، وقيل: إحدى وتسعين ومائتين، انظر لترجمته تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٦٥٧-٦٥٩)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٩/ ٨-١٠).

((الواجب على أهل العلم والإسلام أن يلزموا القصد[١] للأتباع[٢] وأن يجعلوا الأصول التي نـزل بها القرآن وأتت بها السنن من الرسول ﷺ غايات للعقول، ولا يجعلوا العقول غايات للأصول))[٣].

وقال ابن عبد البر: ((واعلم يا أخي أن السنن والقرآن هما أصل الرأي، والعِيار[٤] عليه، وليس الرأي بالعيار على السُّنَّة، بل السنة عيار عليه، ومن جهل الأصل لم يصب الفرع أبداً))[٥].

فأما خصوم أهل السنة فالـمسألة عندهم بضد ذلك، إذ إن مرحلة بناء القواعد سابقة لمرحلة النص، ولهذا جعلوها الأصل وجعلوا النص لها تبعاً، كما يأتي بيانه بحول الله.

وإنما سلم أهل السنة من هذه الورطة؛ لأن الأَوْلويات لديهم ـ بحمد الله ـ مُرتَّبة بدقة.

وفي بيان هذه الحقيقة الكبيرة يقول أبو الـمظفر السمعاني[٦] بعد كلام له

---

(١) القصد: استقامة الطريق والعدل، انظر اللسان (٣/ ٣٥٣).

(٢) هكذا في الأصل، ولعل صوابها (للاتّباع)) بحذف الهمز، وتشديد التاء المكسورة.

(٣) رواه الهروي في ذم الكلام (٤/ ٣٤٧-٣٤٨).

(٤) العيار: ((كل ما تُقَدَّر به الأشياء من كيل أو وزن)) كما في المعجم الوسيط (٢/ ٦٣٩).

(٥) جامع بيان العلم (٢/ ١١٤٠).

(٦) هو منصور بن محمد التميمي الحنفي ثم الشافعي، برع في مذهب أبي حنيفة واستمر عليه ثلاثين عاماً ثم تحوّل شافعيّاً، ومال إلى طريقة السلف ونصرها، توفي سنة تسع وثمانين وأربعمائة، انظر لترجمته كتاب الأنساب لحفيده أبي سعد السمعاني (٣/ ٢٩٩)، وطبقات =

عن مسلك أهل الأهواء: ((وأما أهل الحق فجعلوا الكتاب والسنة أمامهم، وطلبوا الدين من قِبَلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسنة، فإن وجدوه موافقاً لهما قبلوه وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووقفهم عليه، وإن وجدوه مخالفاً لهما تركوا ما وقع لهم وأقبلوا على الكتاب والسنة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم))[1].

فقوله عن أهل السنة: ((**جعلوا الكتاب والسنة أمامهم، وطلبوا الدين من قبلهما**)) هو بعينه ما أراده ابن قتيبة فيما تقدم، حين قال عنهم: ((**التمسوا الحق من وجهته**))، بيد أن السمعاني أشار إلى ما ذكرناه بشأن المرحلتين، حيث قال بعد كلامه هذا ـ وهو كلام عن المرحلة الأولى ـ: ((وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسنة...)).

وهذا كلام عن المرحلة الثانية، والتي يكون فيها تأسيس القواعد والأقوال، بل والخواطر مبنيّاً على نصوص الوحي.

وحيث إن مرحلة بناء القواعد تأتي عقب مرحلة النص، فإن النص فيها هو المحكَّم، ولهذا ردّ إليه أهل السنة كل شيء، وجعلوه الميزان الذي لا يكذِّب، فإن صحّحه قُبِل، وإن خالفه رُدّ، كما قال الحسن البصري: ((لن يزال لله نُصحاء في الأرض من عباده، يَعرضون أعمال العباد على كتاب الله، فإذا

=

الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٢/ ٤٨٩-٤٩٠).

(١) نقله عنه تلميذه قوام السّنّة الأصبهاني في كتابه الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢٤)، ونقله السيوطي في صون المنطق ص(١٦٦-١٦٧).

وافقوه حمدوا الله، وإذا خالفوه عرفوا بكتاب الله ضلالة من ضل، وهدى من اهتدى))[١].

وهذا أعظم ما يمكن التشبث به، لتمييز الحق من الباطل، فإن أهل الحق لا يُقدِّمون على كلام الله وكلام رسوله ﷺ شيئاً كائناً ما كان؛ فلهذا قال ابن تيمية: ((**جماع الفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي**، وطريقِ السعادة والنجاة، وطريقِ الشقاوة والهلاك أن يجعل ما بعث الله به رسله وأنـزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، وبه يحصل الفرقان والهدى والعلم والإيمان، فيصدق بأنه حق وصِدْق، وما سواه من كلام سائر الناس يُعرض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه، لكون ذلك الكلام مجملاً لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده، ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو تكذيبه، فإنه يُمسك فلا يتكلم إلا بعلم))[٢].

وهذا ما درج عليه سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين ومن سلك سبيلهم ((لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمعقوله، ولا يؤسس ديناً غير ما جاء به الرسول، وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه، نظر فيما قاله الله والرسول، فمنه يتعلم، وبه يتكلم، وفيه ينظر ويتفكر، وبه يستدل، **فهذا**

---

(١) نقله الشاطبي في الاعتصام (١/ ٣٤) عن كتاب القطعان لابن وضاح، وروى أبو نعيم في الحلية (٢/ ١٥٧-١٥٨) نحواً منه عن الحسن.

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٥-١٣٦).

أصل أهل السنة))[١].

فـ((الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل))[٢].

وإذاً فالمسألة مسألة تحديد الأصل الذي يُبدأ به ما هو؟ حتى يُنطلق منه أولاً، ثم يُرجع إليه، ويحال عند التنازع عليه.

ويُلحظ كثرة ما أبدى أبو العباس وأعاد في نسبة هذا المسلك لأهل السنة، وَوَصْفُه ذلك بأنه هو أصلهم، وعليه معوّلهم، وأنهم في ذلك مُستنُّون بسلفهم الكرام الذين كان هذا هديهم، فمن النص يتعلمون، وبه يتكلمون، وفيه ينظرون ويتفكرون، وبه يستدلون، لِما أن ذلك هو السبيل للفرقان بين الحق والباطل، فلذلك صار كل ما سوى النص مردوداً إليه، غير مقدَّم بين يديه، كما قال ابن كثير عند قول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[النور:٦٣]: ((فتُوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قُبل، وما خالفه فهو مردود على قائله وفاعله كائناً من كان))[٣].

وهذا المسلك هو مسلك غير المبتدع كما يقول الشاطبي، فإنه ((إنما جعل الهداية إلى الحق أوّل مطالبه، وأخّر هواه ـ إن كان ـ فجعله بالتَّبَع))[٤] إذ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٦٣).

(٢) المصدر نفسه (١٣/ ١٤٥).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٣٠٧).

(٤) الاعتصام (١/ ١٣٥).

الراسخ في العلم من يطلب الحق من الأدلة[١].

ومن هنا قال اللالكائي بعد نقده منهج من عدل عن تأسيس أصوله على الكتاب والسنة: ((ولو أخذ سبيل المؤمنين، وسلك مسلك المتَّبِعين لبنى مذهبه عليهما، واقتدى بهما))[٢].

وهذه الجملة ـ رغم إيجازها ـ بليغة في بيان منهج أهل السنة، فإن سبيل المؤمنين الذي أشار إليه هو الذي يُبنى فيه المذهب على النص، ويقتدى به، كما قدَّمْنا، وهو السبيل الذي توعد الله من حاد عنه بقوله: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾[النساء:١١٥].

وقال ابن القيم رحمه الله بعد ذكره حال أهل البدع، وطريقتهم في التعامل مع النص: ((فأما أهل العلم والإيمان فطريقهم عكس هذه الطريقة من كل وجه، يجعلون كلام الله ورسوله هو الأصل الذي يعتمد عليه، ويُرد ما يتنازع الناس فيه إليه، فما وافقه كان حقّاً، وما خالفه كان باطلاً))[٣].

ولذا قال عن أهل السنة: ((**لم يؤصِّل حزب الله ورسوله أصلاً غير ما جاء به الرسول**، فهو أصلهم الذي عليه يُعوّلون، وجُنّتهم[٤] التي إليها

---

(١) المصدر السابق (١/ ٢٢٠).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١١).

(٣) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٣/ ٩٩١).

(٤) الجُنّة بالضم: كل ما وَقَى، القاموس المحيط للفيروز آبادي (٣/ ٢١٠).

يرجعون))[١].

وقال أيضاً: ((أمّا أن نُقعِّد قاعدة، ونقول: هذا هو الأصل، ثم نرد السُّنَّة لأجل مخالفة تلك القاعدة فلعمر الله لهَدْمُ ألف قاعدة لم يُؤصِّلها الله ورسوله أَفْرَضُ علينا من رد حديث واحد))[٢].

وهو كالذي تقدم عن الأعلام السابقين في تقرير أصل أهل السنة.

والحق أن هذه المسألة من الجلاء في منهج أهل السنة بما لا نحتاج معه إلى سوق كثير من النقول، فإن حقيقة الأمر كما قال محمد بن نصر[٣] رحمه الله: ((فمن دان بدين محمد ﷺ فليقبل ما أتاه على ما وافق رأيه أو خالفه))[٤]، وكما قال الأوزاعي في شأن السنة: ((ندور مع السنة حيث دارت))[٥].

ولهذا يَعجب العاقل كيف يُخَطَّأُ من هذا مسلكه ويُجتَهَد في تلمس عثرته! تماماً كما وقع للحافظ عبد الغني المقدسي[٦] رحمه الله فإنه في غمرة فتن

---

(١) شفاء العليل ص(٢٥).

(٢) إعلام الموقعين (٢/ ٣٥٠).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، إمام في السنة، وكان من أعلم الناس في زمنه باختلاف الصحابة والتابعين، توفي سنة أربع وتسعين ومائتين، انظر لترجمته تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٦٥٠-٦٥٣)، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/ ٢٧٧-٢٨٢)، حيث تعده الشافعية منهم، لأخذه عن تلاميذ الشافعي.

(٤) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦٥٢).

(٥) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٦٤).

(٦) هو أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، أحد كبار علماء الحنابلة، القائمين بالأمر بالمعروف، توفي سنة ستمائة، وقد جمع الحافظ ضياء الدين المقدسي سيرته في جزءين، استفاد =

وأحداث طُلِب منه أن يكتب اعتقاده؛ بغرض أن يوقف فيه على ما يحاسبه عليه السلطان[١] فكتب: ((**أقول كذا، لقول الله كذا، وأقول كذا؛ لقول الله كذا؛ ولقول النبي ﷺ كذا**)) حتى فرغ من المسائل التي يخالفه فيها خصومه، فلما رآها الملك قال: ((**أيش[٢] أقول في هذا؟ يقول بقول الله وقول رسول الله ﷺ**))[٣].

فهذا مسلك أهل السنة الذي لا يتزحزحون عنه في جميع المسائل، وفي سائر الأزمنة، فلهذا كانت عاقبة أمرهم أحسن عاقبة بحمد الله، كما يأتي بيانه في المبحث الثاني بحول الله.

= الذهبي عامة ما أورد في ترجمته منها، كما صرح بذلك، انظر: السير للذهبي (٢١/ ٤٤٣-٤٧١)، والبداية والنهاية لابن كثير (١٣/ ٣٨-٣٩).

(١) هو الملك الكامل محمد بن الملك أبي بكر بن أيوب، تملك الديار المصرية أربعين سنة، وكافح الفرنج برّاً وبحراً، توفي سنة خمس وثلاثين وستمائة، انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٢/ ١٢٧-١٣١).

(٢) ((منحوت من (أيّ شيء) بمعناه، وقد تكلمت به العرب)) المعجم الوسيط (١/ ٣٤).

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٢١/ ٤٦٣).

وهذا الموقف من الملك يُذكِّر بموقف أبي حنيفة رحمه الله حين ناقشه حماد بن زيد في مسألة دخول الأعمال في الإيمان، واحتج عليه بحديث عمرو بن عبسة المرفوع، وفيه التصريح بأن أفضل الإيمان الهجرة، وأن أفضل الهجرة الجهاد، وقال له حماد: ألا تراه يقول: أي الإسلام أفضل؟ قال: الإيمان، ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان؟

فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه: ألا تجيبه يا أبا حنيفة؟ فقال: بم أجيبه، وهو يحدثني بهذا عن رسول الله ﷺ؟ أورده الطحاوي، كما نقل ذلك شارح الطحاوية ابن أبي العز الحنفي ص(٤٩٤) رحمة الله على الجميع.

=